

Distr.: General
30 August 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة السابعة والستون

البند ١٣٠ من جدول الأعمال المؤقت*

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

التقرير المرحلي الخامس عن اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

تقرير الأمين العام

موجز

تسير الأمور على ما يرام نحو تحقيق هدف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام، وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ للعمليات الأخرى للأمانة العامة للأمم المتحدة. ويبيّن هذا التقرير العمل الجاري حالياً، وخطط المراحل المتبقية من مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والكيفية التي يُدار بها هذا العمل على نحو استباقي لتخفيف المخاطر التي تم التعرف عليها والتي يحتتمل أن تؤدي إلى تأخير في الجداول الزمنية.

ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٦٠/٢٨٣ على اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعرض البيانات المالية للأمم المتحدة. وقدم الأمين العام التقرير المرحلي الأول عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨ (A/62/806)، وتبع ذلك تقديم تقارير في الأعوام ٢٠٠٩ (A/64/355) و ٢٠١٠ (A/65/308) و ٢٠١١ (A/66/379). ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة وفي جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة خلال الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/67/150

270912 270912 12-47708 (A)



وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أكملت ١١ منظمة من أصل ٢٤ منظمة في منظومة الأمم المتحدة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وحصلت بياناتها المالية على رأي غير مشفوع بتحفظ فيما يتعلق بمراجعة الحسابات. ووُضع جدول زمني لتطبيقها في ١٢ منظمة من المنظمات الـ ١٣ المتبقية، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة، في حين قررت منظمة واحدة تأجيل تطبيقها إلى عام ٢٠١٤ بعد تقييم مدى الاستعداد للتطبيق في عام ٢٠١٣.

ويُطلب من الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

أولا - مقدمة

١ - أوصت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من أجل تحسين نوعية التقارير المالية، وإمكانية المقارنة فيما بينها، ومصداقيتها، على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٢ - وفي عام ٢٠٠٦، وضعت اللجنة الرفيعة المستوى مشروعاً مشتركاً لتمويل ينفذ على نطاق المنظومة بأسرها لدعم اتباع نهج منسق لمسألة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق مؤسسات منظومة الأمم المتحدة بأسرها. ووفقاً لذلك النهج، تتحمل كل منظمة في منظومة الأمم المتحدة مسؤولية تنفيذها للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويتولى فريق مشروع المعايير المحاسبية الدولية تيسير جهودها وتقديم الإرشادات لها.

٣ - وفي عام ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٣/٦٠ على اعتماد الأمم المتحدة المعايير المحاسبية الدولية. ويسير المشروع قدماً نحو هدفه المحدد لتقديم بيانات مالية ممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ لعمليات حفظ السلام للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وبحلول ٣١ آذار/مارس ٢٠١٥ للعمليات الأخرى للأمانة العامة لفترة السنتين ٢٠١٣-٢٠١٤.

٤ - ويستعرض هذا التقرير التقدم الذي أحرزه مشروع التطبيق في الأمم المتحدة ومشروع التطبيق على نطاق المنظومة بأسرها للفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢. ويرد في الفرع الثاني وصف للتقدم المحرز على صعيد الأمم المتحدة، بينما يتناول الفرع الثالث التقدم المحرز على نطاق المنظومة بأسرها، ويرد في الفرع الرابع الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

ثانياً - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة

ألف - لحة عامة

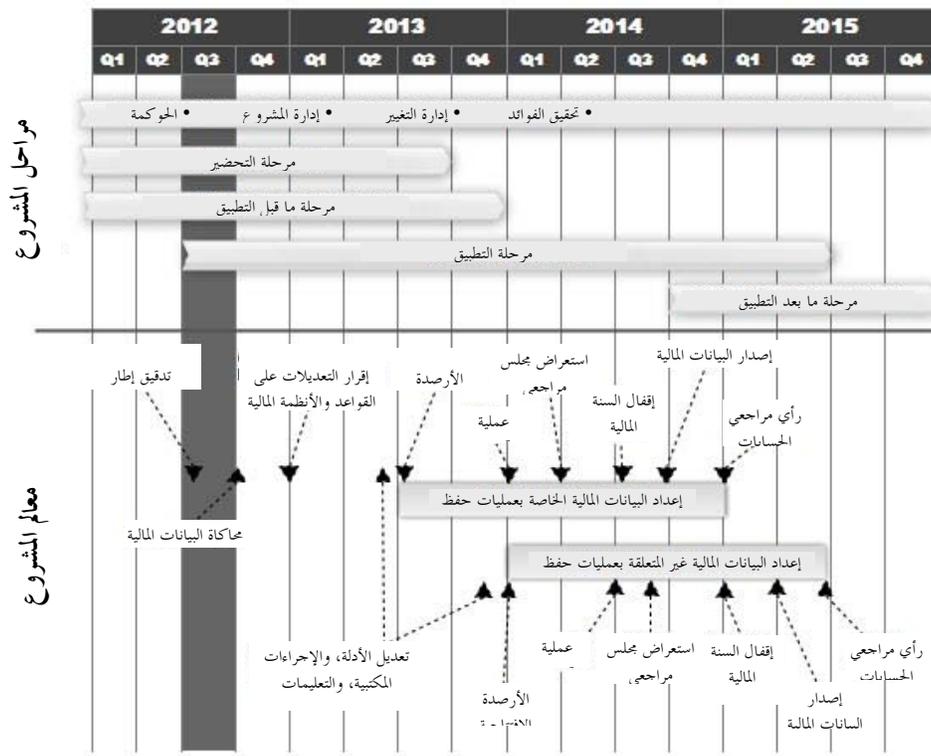
٥ - تحول تركيز المشروع مؤخراً من تخطيط السياسات والتخطيط المركزي إلى أعمال التطبيق التي تضطلع بها أفرقة محلية معنية بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في المكاتب الموجودة خارج المقر، واللجان الإقليمية، وفي الميدان، والبعثات السياسية الخاصة، والمكاتب الأخرى. وهذا العمل، الذي يُنفذ على الصعيد المحلي في جميع أنحاء الأمانة العامة، يُخطط بشكل تعاوني لتحقيق الاتساق، ويُصد في المقر، حيث يضطلع الفريق المركزي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، الذي يتألف من متخصصين في مجال السياسات، ومدرّبين، ومكتب لإدارة المشاريع، بالمسؤولية عن السياسات والتخطيط والدعم لتستطيع الإدارة العليا حوكمة العملية بصورة مستنيرة.

٦ - وأسفر الانتقال من وضع السياسات إلى تنفيذها عن تحديات إضافية تتجاوز موضوع تحديد الأرصدة الافتتاحية للأصول. وأُنجز قدر كبير من العمل لتحديد المخاطر والتخفيف منها ورصدها في كل موقع من المواقع التي يمكن أن تؤثر على نجاح تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلى وجه الخصوص، تُرصد الجوانب التالية بعناية بسبب تأثيرها الكبير على نجاح المشروع: (أ) تحديد الأرصدة الافتتاحية للأصول؛ (ب) تسجيل الأصول بشكل كامل ودقيق؛ (ج) حشد جهود الموظفين وتدريبهم ليواكبوا التغييرات الناجمة عن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (د) معالجة تعقيدات المعاملات المحاسبية بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (هـ) حسن توقيت تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة (أوموجا). ويجري دورياً استعراض خطط المشاريع على جميع المستويات واستكمالها للإحاطة علماً بالظروف المتغيرة، بما في ذلك التقدم المحرز على صعيد مشروع أوموجا.

٧ - ويبين الشكل الأول المعالم الرئيسية للمشروع لكل ربع سنة لغاية نهاية عام ٢٠١٥، وكذلك المراحل الرئيسية، بصورة مستقلة لعمليات حفظ السلام والعمليات التي لا تتعلق بحفظ السلام. وترد تفاصيل تلك العمليات في بقية التقرير.

الشكل الأول

مراحل المشروع الرئيسية، ٢٠١٢-٢٠١٥



باء - الأنشطة الجارية في جميع المراحل

الإدارة

٨ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٦/٦٦ إلى الأمين العام، أن يمارس رقابة صارمة على تنفيذ مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأن يكفل إدارة موارد المشروع بحكمة وأن يحدد بوضوح مستويات المسؤولية الإدارية وأن ينشئ آليات فعالة لحل المشاكل على وجه السرعة يوميا. ونظرا للترابط القوي بين مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا، تنظر لجنة الإدارة بانتظام في التقدم الذي أحرزه المشروعان معا، مستخدمة في ذلك نهجا قائما على إدارة المخاطر. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وافقت اللجنة على تنفيذ ترتيبات انتقالية للتخفيف من تأثير التحديات المرتبطة بتنفيذ مشروع أوموجا، واستعرضت التعاون الجاري مع مجلس مراجعي الحسابات، بما في ذلك النظر في توصيات المجلس المتصلة بالمشروع، وحصلت على دعم نشط من رؤساء الإدارات والمكاتب واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية ليرصدوا بعناية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٩ - وتواصل اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام توجيه المشروع، مع التركيز على إدارة المخاطر الرئيسية ورصد التقدم المحرز على مسار التنفيذ. ويجري شهريا استعراض المخاطر والتقدم المحرز باستخدام تقرير موحد (انظر الشكل الثاني) يشمل جميع المخاطر المرتبطة بمواقع محددة ومعلومات مستكملة عن التقدم المحرز (يجري إعدادها في قسم إدارة المشروع والمخاطر). وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقرت اللجنة التوجيهية إطار السياسات لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأصدرت توجيهات لوضع ترتيبات انتقالية لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بسبب تأخر نشر نظام أوموجا، ووافقت على خطة تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وأقرت وضع خطة تحقيق الفوائد المتوقعة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

١٠ - وقد لاحظ مجلس مراجعي الحسابات أن الإجراءات المتخذة لتعزيز ترتيبات الإدارة العليا خطوة إيجابية تظهر المستوى اللازم من الالتزام والمشاركة على مستوى عال مناسب في الأمم المتحدة (A/67/168، الفقرة ٨٣).

إدارة المشروع والمخاطر

١١ - استُخدمت أفضل الممارسات لوضع خطط التنفيذ على خمسة مستويات تعرض التفاصيل بشكل متزايد. وتوفر الخطط الرئيسية في المقرر أساسا لما يلي: (أ) خطط لكل كيان

١٣ - ولزيادة التركيز على التنفيذ في البعثات الميدانية، على النحو المذكور في تقرير عام ٢٠١١، أنشأت إدارة الدعم الميداني فريقاً في المقر للاضطلاع بالمسؤولية العامة عن تنسيق أعمال التنفيذ في الميدان. ويظل هذا الفريق على اتصال وثيق بالفريق المركزي المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ويمكن من خلاله الاطلاع، من منظور ميداني، على جميع خطط وأنشطة التنفيذ.

١٤ - وأنشئت أيضاً في جميع المواقع التي تقدم تقارير أفرقة محلية حددت لها اختصاصات وأدوار ومسؤوليات واضحة تتعلق بكل هدف من الأهداف المتوخاة. وتدير هذه الأفرقة خططها الخاصة وتضطلع بالمسؤولية عن جملة أمور من بينها الإبلاغ عن التقدم المحرز، وتحليل المخاطر المحلية المحتملة لوضع خطط للتخفيف من حدتها، والتدريب، وتعزيز الاتصالات على الصعيد المحلي بشأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومعالجة ما يتصل بذلك من مسائل تتعلق بمراجعة الحسابات بالتشاور مع المقر.

١٥ - وأقر المجلس بأن بدء تنفيذ المشروع، وإعداد أدوات إدارة المخاطر يمثلان خطوات إيجابية، وأشار أيضاً إلى أن الإدارة تركز جهودها على مراعاة المواعيد النهائية المستهدفة وتعديل استراتيجيتها وخططها التفصيلية للاستجابة على نحو إيجابي للظروف المتغيرة الناشئة عن حالات التأخير في إنشاء أوموجا (A/67/168، الفقرة ٥٢).

إدارة التغيير

١٦ - رغم أن تأثير المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قد يبدو مقتصرًا، في ظاهره، على إعداد البيانات المالية فقط، إلا أن تلك المعايير تؤثر في الواقع تأثيراً كبيراً في العديد من عمليات الأمانة العامة. فالتغييرات في السياسات والإجراءات تؤثر على العديد من العمليات والممارسات الحالية، التي تؤثر بدورها على الأشخاص المشاركين في تلك العمليات والممارسات المرتبطة بعمل المنظمة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن يكون للقرارات التشغيلية التي يتخذها الموظفون المسؤولون عن إدارة الممتلكات فيما يتعلق بأصول، كمعدات تكنولوجيا المعلومات، تأثير في عمليات التسجيل والقياس والإفصاح في البيانات المالية. وفي معظم المجالات، ينطوي اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أيضاً على قدر أعلى من التدقيق والاستعراض من قبل مجلس مراجعي الحسابات لدعم ما يصدره بشأن البيانات المالية من آراء في إطار مراجعة الحسابات.

١٧ - وبسبب التغييرات الواسعة النطاق التي سيحدثها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وضرورة إنشاء عمليات قوية وقابلة للتدقيق والحفاظة عليها، من أجل إثبات صحة المعلومات التي تشكل أساس البيانات المالية، فإن توفير وظيفة قوية لإدارة التغيير يصبح

أمراً أساسياً للانتقال بنجاح إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام و”المحاسبة على أساس الاستحقاق“.

١٨ - ومع تقدم مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عبر مراحل ما قبل التطبيق، والتطبيق، وما بعد التطبيق، فإن التركيز على إدارة التغيير سيتغير باستمرار. فخلال مرحلة ما قبل التطبيق، انتقل التركيز من التوعية العامة إلى شعور بالإلحاح بضرورة الاستعداد للتطبيق. ومع تزايد اقتراب موعد التطبيق، زاد التركيز على إدارة المشروع وإدارة المخاطر في طور الانتقال من مرحلة ما قبل التطبيق إلى مرحلة التطبيق؛ وأدت التحديات الإضافية المتمثلة في تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل وبعد النشر الكامل لنظام أوموجا إلى زيادة الاهتمام بإدارة المخاطر. ورغم الشروع في التخطيط لتحقيق الفوائد، فإن إدارة التغيير لن تركز بشدة على تحقيق الفوائد إلا خلال مرحلة الانتقال إلى فترة ما بعد التطبيق.

١٩ - وترد في الفروع المتعلقة بمراحل المشروع ذات الصلة تفاصيل الجهود المبذولة لإدارة التغيير. وفي عام ٢٠١١، حثت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية الأمين العام على مواصلة سعيه الدؤوب إلى إيجاد ثقافة لتسيير الأعمال تركز على تحسين الأداء وزيادة الفعالية في الوقت الذي تستعد فيه المنظمة للانتقال إلى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (A/66/536، الفقرة ٢٢). ولاحظ مجلس مراجعي الحسابات (A/67/168) أن خطة الأمم المتحدة للاتصال مُعدّة بشكل جيد، وأنها تشمل جميع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، وتحدد الإجراءات الكفيلة بمشاركتهم في التحول الذي يطراً على أساليب العمل. وشجع المجلس الإدارة على أن تقوم أثناء التنفيذ باختبار ما إذا كان لدى جميع موظفي الأمم المتحدة التزام عام مشترك إزاء مشروع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكر المجلس أيضاً أن تعيين مدير معني بشؤون إدارة التغيير في آب/أغسطس ٢٠١١ من أجل الإشراف على تنفيذ الخطة التدريبية يشكل تعزيزاً محموداً لترتيبات التحويل في الأعمال.

تحقيق الفوائد

٢٠ - في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، طلبت الجمعية العامة في قرارها ٦٦/٢٤٦ إلى الأمين العام، أن يكفل تحقيق الفوائد من تطبيق هذه المعايير بالكامل. وفي وقت سابق، كان الأمين العام قد حدد في تقريره المتعلق بالاستثمار في الأمم المتحدة لتصبح منظمة أقوى على الصعيد العالمي (A/60/846/Add.3 بشأن الإدارة المالية) خمس فوائد رئيسية ترتبط باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهي: (أ) مواكبة أفضل الممارسات، (ب) تحسين

إدارة الأصول والخصوم، (ج) توافر معلومات أشمل عن التكاليف، (د) تحسين الاتساق والقابلية للمقارنة، (هـ) زيادة الشفافية والمساءلة.

٢١ - وأوصى مجلس مراجعي الحسابات بأن تقوم جميع كيانات الأمم المتحدة بما يلي: (أ) تحديد الفوائد التي تتوقع تحقيقها من المعلومات التي ستتاح في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتخطيط لبلوغ هذه الفوائد؛ (ب) تحديد أوجه مساءلة واضحة فيما يخص إنجازها؛ (ج) إنشاء آليات لتتبع تحقيق الفوائد؛ (د) المداومة على إطلاع الإدارة العليا وهيئات الإدارة على التقدم المحرز نحو تحقيق الفوائد (A/67/168). وفيما يتعلق بالأمم المتحدة على وجه التحديد، كان المجلس قد أوصى في وقت سابق بأن تضع الأمم المتحدة خطة لتحقيق الفوائد المرجوة من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وبرنامجاً لإدارة التغيير على صعيد المنظمة لأغراض تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لتبيّن التغييرات والفوائد المتأتية من تطبيق هذه المعايير، وكيف يتوجب على كبار موظفي الإدارة العليا في كل إدارة أو مكتب أن ينظروا إليها بوصفها ملكاً لهم وأن يقودوا عملية تحقيق الفوائد المرجوة (A/66/151).

٢٢ - وبناء على توصية المجلس، أُدمج التخطيط لتحقيق الفوائد بخطة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ ووافقت اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الهيكل التفصيلي للخطة في آذار/مارس ٢٠١٢. ولاحظ المجلس أن هيكل الخطة ونطاقها المقترحين يتسقان عموماً مع أفضل الممارسات لقياس الفوائد بشكل موثوق، وأنه سيجري تقييم التنفيذ في عام ٢٠١٣.

٢٣ - وستوضع الخطة خلال الربع الثالث والربع الأخير من عام ٢٠١٢؛ ومن المتوقع استكمال إجراء عملية إعادة تدقيق أولية فيها للحصول على موافقة اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وبسبب الروابط العديدة بين فوائد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والقدرات التمكينية لنظام أوموجا، ستوضع الخطة بالتعاون مع الجهة المعنية بمشروع أوموجا لتحقيق التآزر بين خطط المشروعين وتجنب الازدواجية أو عدم الاتساق في التخطيط لتحقيق الفوائد، وللتبعية والإبلاغ. وستعرض الخطة على لجنة الإدارة للموافقة عليها.

جيم - مرحلة الإعداد

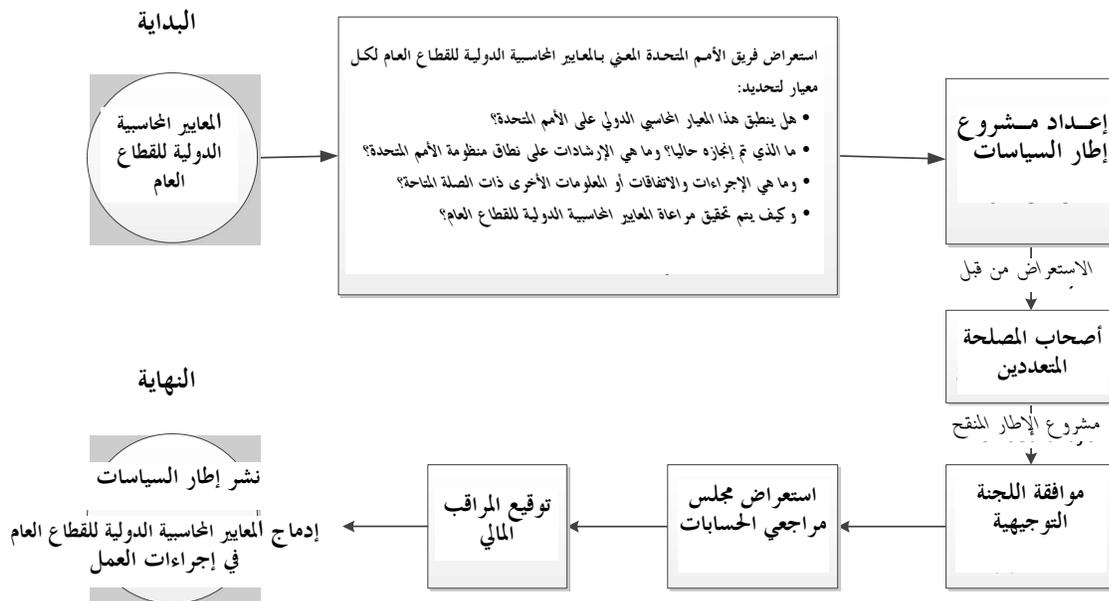
٢٤ - تشمل مرحلة الإعداد عمليات تحليل الفجوات في السياسات والإجراءات (بما في ذلك النظم)، ووضع أطر السياسات، وتطوير التدريب، والتطبيق التدريجي، ووضع الصيغة النهائية للشكل الجديد للبيانات المالية.

إطار السياسات المراعي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٢٥ - المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام هي مجموعة من المعايير القائمة على مبادئ، ويتم تكييفها مع ظروف كل منظمة بحيث تقدم البيانات المالية المتوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام صورة عادلة عن أداء المنظمة ومركزها الماليين. وقد أثر الطابع المعقد لعمليات الأمانة العامة على وضع إطار سياسات شامل لتوجيه المحاسبة على المعاملات لكل مجال يتأثر بالمعايير. وبعد مشاورات مكثفة مع مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك المكاتب خارج المقر واللجان الإقليمية والإدارات والمكاتب في المقر، كإدارة الدعم الميداني ومكتب الشؤون القانونية ومكتب خدمات الدعم المركزية، وبالتعاون الوثيق مع نظام أوموجا ومكتب خدمات الرقابة الداخلية، تم الانتهاء من وضع إطار سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ووافق عليه المراقب المالي، كما هو مقرر. وترد تفاصيل هذه العملية المعقدة التي تستغرق وقتاً طويلاً في الشكل الثالث.

الشكل ٣

عملية إعداد إطار السياسات



٢٦ - واستنادا إلى الدروس المستفادة في المنظمات الأخرى، التي نشرتها فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، نوقش إطار السياسات مع المجلس لكفالة توافقه مع الكيفية التي سيتم بها تطبيق المعايير على ظروف الأمم المتحدة. وتعين تعديل بعض السياسات والإرشادات الواردة في الإطار على أساس اقتراحات المجلس وشواغله في مجالات مثل نطاق المخزونات، ورسملة حقوق استخدام الممتلكات في الأجل الطويل ونقطة بدء الإهلاك (الممتلكات والآلات والمعدات)، وأساس الإبلاغ القطاعي وتطبيق الأحكام الانتقالية على الأصول غير المادية.

٢٧ - ويتضمن الإطار، الذي يأخذ في الاعتبار قاعدة السياسات المنسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة ويبنى عليها، بيانات مالية نموذجية للمجلد الأول الذي يغطي الميزانية العادية والأنشطة الخارجة عن الميزانية، والبعثات السياسية الخاصة، والمجلد الثاني الذي يغطي عمليات حفظ السلام. وبينما يسير التنفيذ قدما، يقوم الموظفون باستخدام الإطار كدليل مرجعي، ومن المتوقع أن يؤثر على معالجة المعاملات والإبلاغ المالي عن العمليات. وسيكون الإطار الذي تم بالفعل استخدامه لدمج متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في تصميم أوموجا، بمثابة وثيقة "حية" سيتم تحديثها وإثراؤها، بوجه خاص بالاستناد إلى تعقيبات أصحاب المصلحة الرئيسيين، مثل معديّ البيانات المالية ومستعمليها والمجلس. وقد تفرض التحديات التشغيلية واعتبارات التصميم الخاصة بأوموجا أيضا إعادة النظر في السياسات المعتمدة في بعض الحالات؛ بيد أن من المتوقع أن تكون هذه الحالات قليلة نسبيا وثانوية من حيث الجهد الذي تتطلبه والآثار المترتبة عليها.

٢٨ - ويجري حاليا وضع إرشادات أكثر تفصيلا، بما في ذلك دليل، وإجراءات تشغيل موحدة جديدة أو معدلة لتوجيه التطبيق المحدد لمتطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على المعاملات وأحداث العمليات اليومية. ونظرا لأن إجراءات التشغيل الموحدة هذه ترتبط ارتباطا وثيقا بالعمليات التجارية التي ستدمج في أوموجا وتتوقف عليها إلى حد كبير، فإنها يجب أن توضع بشكل تعاوني. كما سيتعين على بعض منها أيضا معالجة الترتيبات الانتقالية قبل النشر الكامل لأوموجا.

٢٩ - وأكد المجلس أن من المهم أن يتحول إطار السياسة المحاسبية إلى دليل تطبيق عملي وأن يتجسد بأسرع ما يمكن للقيام بعملية مجددة لجمع البيانات وتنقيتها ونقلها على ضوء مبادئ محاسبية متفق عليها.

٣٠ - وفي حزيران/يونيه ٢٠١٢، عقدت إدارة الدعم الميداني حلقة عمل في عنتبي قام فيها ما يقرب من ٥٠ مشاركا من القطاعات المالية وغير المالية من ٢٤ بعثة بتحديد سبل المضي

قدما في ثمانية مجالات هامة من مجالات تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك صقل إجراءات التشغيل الموحدة اللازمة من أجل الامتثال للمعايير. وشملت هذه المجالات التحقق المادي من المنشآت والمعدات والممتلكات المستهلكة، وسيناريوهات تقييم المنشآت والمعدات واستنزاف مخزونات النشر الاستراتيجية. وكما تقرر في حلقة العمل، سيصدر فريق إدارة الدعم الميداني المعني بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تعليمات عامة في المجالات الرئيسية الخاضعة لإجراءات التشغيل الموحدة، وستقوم البعثات بعد ذلك بتحديث إجراءات التشغيل الموحدة الخاصة بكل منها في الوقت المناسب من أجل التنفيذ في تموز/يوليه ٢٠١٣.

٣١ - كما لاحظ المجلس الوقت الضيق المتبقي لتدريب الموظفين على المتطلبات الجديدة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتزويدهم بإرشادات شاملة بشأن طريقة تطبيق إطار السياسة المحاسبية المتفق عليه في الواقع العملي. ولمعالجة هذا الشاغل، بدأ الفريق المركزي المعني بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مؤخرا بعقد مؤتمرات منتظمة عبر الفيديو مع أصحاب المصلحة في المكاتب الواقعة خارج المقر واللجان الإقليمية لمناقشة تفاصيل سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقديم الدعم لتطبيقها على سياقات خاصة بمكاتب محددة. كما تم إنشاء أدوات للتعاون عبر الإنترنت، بما في ذلك منتديات للنقاش لتسهيل تبادل المعارف والخبرات. وعلاوة على ذلك، يجري اتباع نهج عملي يستند إلى المخاطر من خلال إنشاء خطط مساعدة خاص بالسياسات للتخفيف من مخاطر التناقضات الناجمة عن عدم وجود إرشادات مفصلة في بعض الحالات.

التنفيذ التدريجي

٣٢ - أوصت فرقة العمل بأن تعتمد المنظمات استراتيجية للتنفيذ التدريجي، حيثما كان ذلك ممكنا، للحد من المخاطر الناشئة عن تعقيد ونطاق التنفيذ النهائي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وفي إطار هذا النهج، يتم الامتثال للمعايير الفردية في دورات مالية متعاقبة قبل التطبيق الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٣ - وكانت الأمم المتحدة قد تبنت هذه الاستراتيجية، مع التركيز في البداية على تنفيذ متطلبات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التي لا تشترط إدخال تحسينات على نظم المعلومات القائمة. كما حظي هذا النهج بتشجيع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (انظر A/66/536). ويوضح الشكل الرابع المتطلبات التي نفذت كل عام وخطط الفترة السابقة للتنفيذ الكامل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الشكل ٤

التطبيق التدريجي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

السنة	الحالة	متطلبات نظام المعايير المحاسبية الدولية
2009	نُفذ	<ul style="list-style-type: none"> - تسجيل التزامات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة، والإعادة إلى الوطن، والإجازات السنوية وأيام الإجازات المتركمة على أساس أكتوبري - ترشيح التكاليف التي يتعين رسملتها من أجل العمل الجاري في المخطط العام لتحديد مهام المقر - الكشف عن المقرات العينية لعمليات حفظ السلام - عمليات الكشف عن الالتزامات الطارئة
2010	نُفذ	<ul style="list-style-type: none"> - الكشف عن التبرعات العينية ذات الصلة بإعفاء عمليات حفظ السلام من الرسوم والضرائب
2011	نُفذ	<ul style="list-style-type: none"> - عمليات الكشف عن الاستثمارات الخاصة بصندوق النقدية المشترك، بحيث تشمل الائتمانات، والسيولة ومخاطر سعر الفائدة، إضافة إلى بيان الأصول والمخزون في صندوق النقدية المشترك وشكل صندوق النقدية المشترك بحسب المنتج الاستثماري
2012	جاري التنفيذ	<ul style="list-style-type: none"> - التفاصيل المتعلقة بالحافظات العقارية، بما في ذلك ترتيبات الإيجار
2013	قادم	<ul style="list-style-type: none"> - الأحداث الواقعة بعد تاريخ الإبلاغ - عمليات الكشف المتعلقة بموظفي الإدارة الرئيسيين - تسجيل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين والكشف عنها للإدراج في التذييل دال - عمليات الكشف عن الممتلكات المستهلكة - زيادة عمليات الكشف عن الممتلكات غير المستهلكة

٣٤ - وقد أدى هذا النهج أيضا إلى تحقيق بعض الفوائد من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فعلى سبيل المثال، تسبب التقدير الكمي لاستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في استعراض ترتيبات التمويل الأساسية بهدف ترشيدها. وبالمثل، أدى الكشف عن الإسهامات العينية والالتزامات الطارئة إلى زيادة الوعي بالحاجة إلى تتبع تلك المعلومات بشكل منهجي. وفي الآونة الأخيرة جدا، ركزت عمليات الكشف ذات الصلة بالاستثمارات بدرجة أكبر على تصنيف الاستثمارات بحسب نوع المخاطر.

دال - مرحلة ما قبل التطبيق

٣٥ - تتألف مرحلة ما قبل التطبيق بشكل رئيسي من الأنشطة التي تبني الأساس اللازم لدعم التطبيق الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتشمل هذه الأنشطة تعديل النظام المالي والقواعد المالية لدعم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتحقق من جدوى تطبيق سياسات جديدة، ومحاكاة عملية إعداد البيانات المالية، وتنقية البيانات وإثرائها من أجل الأرصد الافتتاحية للأصول والخصوم وإدارة التغيير. ويوضح أدناه التقدم المحرز في أكثر الأنشطة أهمية في هذه المرحلة.

التعديلات على النظام المالي والقواعد المالية

٣٦ - يحتم اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إجراء تعديلات في النظام المالي والقواعد المالية. وقد تم تحديد تعديلات النظام المالي وصياغتها من خلال عملية تشاورية واسعة النطاق، وسيتم عرضها على الجمعية العامة للموافقة عليها خلال الجزء الرئيسي من الدورة السابعة والستين. وستمكن هذه الموافقة من بدء نفاذ النظام المالي المنقح اعتباراً من تاريخ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في عمليات حفظ السلام وغيرها من العمليات التابعة للأمانة العامة. وسوف يتم نشر التعديلات التي أدخلت على القواعد المالية بعد الموافقة على النظام المالي.

تدريبات التحقق (ما قبل التطبيق)

٣٧ - لكفالة إمكانية تطبيق سياسات جديدة ولتفادي عدم اكتشاف وجود فجوات كبيرة في السياسات أو الإجراءات أو النظم، تم إجراء سلسلة من تدريبات التحقق قبل التطبيق في مكاتب مختلفة تمثل البيئات المتنوعة في الأمانة العامة (انظر الشكل الخامس). واضطلع كل مكتب وقع عليه الاختيار باستعراض عملي لإطار سياسات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للتحقق في ضوء العمليات المحلية، وقام بدراسة مختلف منهجيات تقييم الأصول، واستعرض شكل البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومخطط الحسابات الخاص بالكيانات التي يدير المكتب عملية إعداد بياناتها المالية.

٣٨ - وأكدت هذه التدريبات الحاجة إلى عمليات تسجيل المعلومات غير المالية التي تتطلبها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وساعدت على تحديد القضايا الإضافية التي تتطلب حلولاً مراعية للمعايير، كاستكمال قيود مشروع مخطط الحسابات. كما أدت تدريبات التحقق إلى إنشاء هيكل الفريق المحلي لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتألف الهيكل من فريق متعدد الوظائف معني بدعم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وله اختصاصات منظمة ومجموعة من المهام المحددة مسبقاً بمداول زمنية لتوجيه التنفيذ محلياً؛ وأدوات لنشر المهام وإدارة المخاطر المرتبطة بها، وبرامج تدريبية لدعم التحول الجاري إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٣٩ - وأنشئت فرق لدعم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في جميع المكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية والبعثات الميدانية. ويضم كل مكتب راعياً تنفيذياً باعتباره "مالك عملية التحول" على صعيد المكتب، ومنسقا مسؤولاً عن المشاركة الفعالة والتنسيق في جميع المجالات المتأثرة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومدير مشروع

إدارة التغيير

٤٢ - خلال مرحلة ما قبل التطبيق، احتل عدد من أنشطة إدارة التغيير مركز الصدارة. وعلى المستويات الإدارية العليا، بما في ذلك لجنة الإدارة، تتركز إدارة التغيير على التطبيق في الوقت المناسب والمخاطر المرتبطة باعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام دون نشر أو موحا بالكامل.

٤٣ - وعلى المستويات الإدارية الأخرى، تتركز إدارة التغيير على إبلاغ طابع الاستعجال الذي تتسم به الأنشطة التحضيرية للتقيّد بالموعد النهائي المقرر للتنفيذ وضخامة المهام المقبلة في بيئة محدودة الموارد. وتهدف هذه الجلسات إلى كفاءة قدرة المديرين على توجيه ودعم عمل موظفيهم.

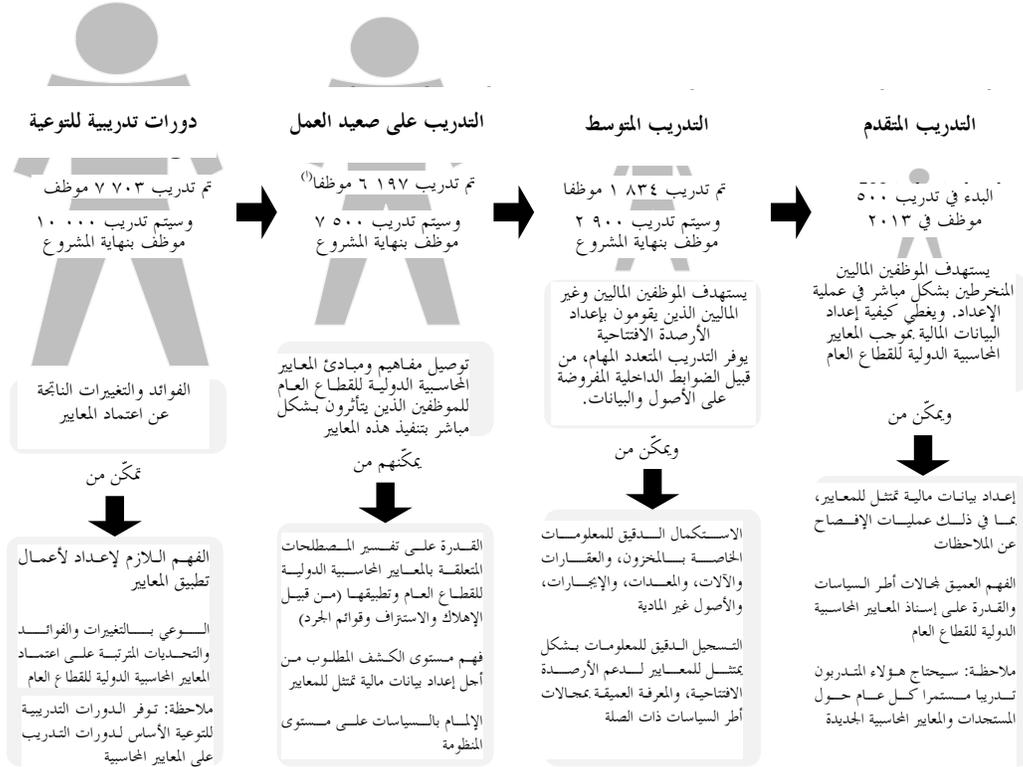
٤٤ - وعلى المستويات التشغيلية، كان التركيز على الإبلاغ عن التحديات وأهمية تنقية البيانات وإثرائها لدعم صحة توقيت المعلومات المالية وغير المالية التي سيتم إدخالها في البيانات المالية المعدة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتعزيز اكتمالها ودقتها وقابليتها للمراجعة من أجل التقيّد بالاستعراض الصارم من قبل المجلس الذي سيؤدي رأيا فيما يتعلق بمراجعة الحسابات سنويا، في مسائل من بينها تلك التي لم يُبلغ عنها حتى الآن.

التدريب

٤٥ - تم تحديد تصميم ونشر عملية التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال مجموعتين من تحليل الاحتياجات، مما أدى إلى ترتيب أولويات الفجوات بين المعرفة القائمة والمطلوبة لشغل مختلف الوظائف. وأظهر التحليل الأولي أن حوالي ١ ٥٠٠ موظف ينبغي أن يتلقوا تدريباً نظرياً وسيطاً على صعيد العمل، وينبغي تدريب نحو ٥٠٠ منهم على المستوى المتقدم. وأظهر أحدث تحليل في عام ٢٠١١ أن ٢ ٩٠٠ من الموظفين ينبغي أن يتلقوا التدريب النظري المتوسط على صعيد العمل وينبغي أن يحصل ٥٠٠ منهم على تدريب عال (انظر الشكل السادس).

الشكل السادس

التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (حتى ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢)



ملاحظة: التدريب على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٢. من الضروري إجراء دورات تدريبية للتوعية قبل تلقي دورات أخرى. ويتم توفير التوعية والتدريب على مستوى العمل من خلال الدورات التي تعتمد على الحاسوب والدورات عبر الإنترنت، في حين يتم توفير التدريب المتوسط والمتقدم في الفصول الدراسية بقيادة المدرب في عدد من المواقع.

٤٦ - وقد جعل عدد المتدربين وتشتتهم الجغرافي تنفيذ برنامج لتدريب المدربين أمراً حتمياً؛ وتلقى بالفعل ١٣٠ من الموظفين الماليين وغير الماليين من مختلف المكاتب تدريباً وصل إلى ثمانية أيام كمدربين. وسوف يقوم هؤلاء المدربون بتوجيه العديد من جهود إدارة التغيير، بما في ذلك التدريب، وسيكونون أيضاً جزءاً من هيكل الدعم عندما تؤدي تحديات التنفيذ العملي إلى توسيع موارد الأفرقة المحلية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٤٧ - ونظراً لأن معظم العمليات التجارية ذات الصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتعين أن تتم في نهاية المطاف من خلال أوموجا، سيتعاون المشروعان من أجل ضمان

أن تشمل المواد التدريبية والإجراءات المكتبية الخاصة بأوموجا المعلومات الضرورية ذات الصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كتسجيل الإيرادات وقواعد النشر الممتثلة للمعايير، وهلم جرا.

إعداد البيانات

٤٨ - لا يزال أحد أكبر التحديات التي يطرحها تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على كامل نطاق منظومة الأمم المتحدة يتمثل في إعداد أرصدة افتتاحية دقيقة للأصول والخصوم، وهو أمر ينطوي على الجمع بين تنقية البيانات وإثرائها (جمع معلومات جديدة). ويتفاهم هذا التحدي بالنسبة إلى الأمم المتحدة بحجم وقيمة أصولها التي تجعل إمكانية التسامح مع أي أخطاء في هذه الأرصدة منخفضة جدا، هذا من جهة؛ وبإسهام الحالة الراهنة لإدارة الممتلكات، بما في ذلك الافتقار إلى سياسات ونظم إدارية موحدة أو متكاملة لجميع عمليات الأمم المتحدة، في احتمال وقوع الأخطاء، من جهة أخرى. ولذلك، فقد بدأ التعاون في عام ٢٠١١، في إطار الجهود المبذولة للحد من المخاطر، مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية لتوفيره الدعم اللازم في استجلاء المسائل التي يحتمل ظهورها كي تولي إليها الإدارة اهتمامها. وفي حين يواصل المكتب تقديم هذا الدعم القيم في كشف المشاكل وتصحيحها في وقت مبكر، يستعرض مكتب خدمات الدعم المركزية بنشاط سياسات إدارة الممتلكات وممارساتها.

٤٩ - وقد شدّد المجلس أيضا على أن ضيق الوقت وصعوبة القيام في الوقت المناسب بجمع بيانات محاسبية دقيقة وكاملة وموثوق بها وممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من مواقع في جميع أنحاء العالم، ولا سيما فيما يخص سجلات الأصول والمخزون، يعرّض تطبيق تلك المعايير في الأمم المتحدة بنجاح لخطر أكبر.

٥٠ - وقد اضطلع بأعمال كبيرة لوضع نُهج تستهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من مخاطر عدم اكتمال الأرصدة الافتتاحية للأصول أو افتقارها إلى الدقة. وإدراكا لطابع التعقيد الذي يتسم به الانتقال إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولا سيما التحديات التي يطرحها جمع معلومات موثوق بها عن الأصول مثل الممتلكات والمنشآت والمعدات، فقد تضمّن بعض هذه المعايير البالغ عددها ٣٢ معيارا أحكاما انتقالية تتيح وقتا إضافيا (يصل إلى خمس سنوات بعد التنفيذ الأولي) يكفي لاستيفاء المتطلبات الكاملة لتلك المعايير تدريجيا. وكما ورد في تقارير سابقة، قرّرت الأمم المتحدة أن تلجأ بشكل انتقائي للغاية إلى أحكام انتقالية في المجالات التي تنطوي على تحديات كبيرة وذلك لمعالجة المسائل غير المتوقعة التي صوّدت في جمع البيانات.

٥١ - وأفادت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأنها على ثقة، إذ تسلّم بضرورة اللجوء بشكل انتقائي إلى أحكام انتقالية في ما يتعلق بمعايير معينة من أجل التخفيف من حدة المخاطر، من أنه سيتم بذل كل جهد ممكن لكي تُدرج أصناف الممتلكات والمنشآت والمعدّات في الأرصدة الافتتاحية في الوقت المناسب (A/66/536). ولا يزال بذل هذه الجهود مستمرا. ويجري التعامل مع إعداد أرصدة افتتاحية دقيقة من منظورين هما: (١) كفالة أن يكون جرد الأصول كاملا وقابلا للتحقق منه؛ (٢) تقييم الأصول باتباع منهجيات تحد من التعقيد وتكون، في الوقت نفسه، مقبولة لدى المجلس.

٥٢ - وقد أحرز تقدم كبير خلال العام الماضي في القيام للمرة الأولى بإجراء عمليات جرد للموجودات العقارية (الأراضي والمباني) والممتلكات المؤجّرة وترتيبات الحقوق المنوحة لاستخدام المباني. كما جرى في الآونة الأخيرة تجميع عناصر نظرة أولية عن إنشاء سجل للأصول الثابتة ممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وسيتعين التصديق تدريجيا على مجموعتي البيانات لكي تستوفي معايير المجلس المتعلقة بالأهمية النسبية لغرض المصادقة على صحة البيانات المالية.

٥٣ - وقد أنجزت جميع البعثات والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية أول عمليتين فصليتين لجرد موجودات الأصول العقارية. ولا تزال عملية التحقق المادي من الأصول الأخرى وتنقية بيانات الأصول جارية في جميع البعثات، بحيث تحسّنت النسبة المئوية للتحقق المادي منها من ٩١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ٩٧ في المائة في حزيران/يونيه ٢٠١٢. كما قام كل مكتب من المكاتب الموجودة خارج المقر وكل لجنة إقليمية بإنشاء سجل ممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وتحديد نطاق موجوداتها. وفي البعثات الميدانية، تجري معالجة الملاحظات ذات الصلة بمراجعة الحسابات بشأن الأصول والموجودات معالجة متأنية، ويجري بذل جهود مكثفة في مجالي التحقق المادي وتنقية البيانات المتعلقة بالمنشآت والمعدّات، بما في ذلك معالجة حالات التأخر في شطب الأصول من القيود والتصرف فيها.

٥٤ - وتواصل إدارة الدعم الميداني العمل أيضا على وضع منهجية تقييم موحدة للأصول العقارية لأغراض الأرصدة الافتتاحية. وقد أبدى المجلس تأييده الأولي لاستخدام منهجية التقييم تلك فيما يتعلق بالأصول العقارية في البعثات الميدانية؛ وستُطبّق المنهجية مركزيا في المقر، بالاستناد إلى جرد بيانات الموجودات العقارية التي يجري تجميعها عن طريق البعثات. إلا أن تقييم العقارات في مواقع أخرى يشكل تحديا بسبب الآثار من حيث التكلفة المترتبة

على عمليات التقييم الفنية الخارجية. ويُضطلع حاليا باستعراض هذه المخاطر لتحديد أفضل السبل الكفيلة بالتخفيف من حدتها.

٥٥ - ويجري أيضا تبسيط تقييم الأصول الأخرى في البعثات الميدانية بوضع نهج للتكاليف القياسية باستخدام بيانات البعثات الميدانية. وقد نُوقش هذا النهج أيضا مع المجلس وروعي في إعداد عناصر البيانات الإضافية التي ستدرج في نظام غاليليو لتأييد معقولة التكاليف القياسية.

٥٦ - ولا يزال تقييم المخزونات يشكل خطرا كبيرا يُعزى أساسا إلى عدم وجود نظم في البعثات الميدانية لبعض أصناف المخزون كالوقود وحصص الإعاشة، والافتقار إلى خاصية إدارة الأصول في نظام المعلومات الإدارية المتكامل بالنسبة إلى المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر. وفي حين أن لدى بعض هذه المكاتب نظما مساعدة لإدارة أصولها، بما في ذلك مخزونها، فهذه النظم ليست موحدة، مما يعقد استعمالها لتوليد قيم موثوق بها لأغراض المحاسبة. ويتفاقم هذا الخطر بعدم احتواء المعيار المتعلق بالمخزون، من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على أحكام للمرحلة الانتقالية، مما يضيف الأهمية على نشر نظام (أو طريقة بديلة) بحلول ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام و ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ لجميع العمليات الأخرى. ويوثق مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظام أوموجا، تعاونهما مع أصحاب المصلحة المعنيين كمكتب خدمات الدعم المركزية وإدارة الدعم الميداني والمكاتب الموجودة خارج المقر، لضمان إمكانية التخفيف من حدة هذا الخطر الكبير وإدارته.

هاء - مرحلة التطبيق

٥٧ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ٢٤٦/٦٦، أن يكفل إكمال تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في موعد أقصاه عام ٢٠١٤، وأعدت تأكيد أن نظام تخطيط الموارد في المؤسسة سيشكل الركيزة الأساسية لتطبيق هذه المعايير. وفي وقت سابق، كانت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية قد أعربت عن قلقها من أن خطط الطوارئ التي قدّمها الأمين العام لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام باستخدام مجموعة مؤلفة من نظام أوموجا المؤسس ونظم المعلومات القائمة والحلول البديلة قد لا تكون صلبة بالقدر الكافي لضمان التنفيذ الناجح، مع إبعاد موارد حيوية في الوقت ذاته عن تنفيذ مشروع أوموجا (A/66/536).

٥٨ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٢، لجأت اللجنة التوجيهية لمشروع أوموجا إلى خطط الطوارئ للتعامل مع التأخر في نشر أوموجا ووجهت مشروع أوموجا ومشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلى التعاون على كفاءة تنفيذ تلك المعايير في الوقت المناسب،

مع مراعاة الشواغل التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية فيما يتعلق بالحلول البديلة المؤقتة. وبناءً على ذلك، وُضعت بالاشتراك بين المشروعين ترتيبات انتقالية أيدها لجنة الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٢.

٥٩ - وذكر المجلس أنه دون دعم أوموجا، يظل القرار القاضي بالاعتماد على نظام المعلومات الإدارية المتكامل الخيار المجدي الوحيد لتأخذ به الإدارة في حدود المهل الزمنية القائمة. وسلّم المجلس بالنهج المنطقي الذي يفضله تكون الترتيبات الانتقالية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، المستندة إلى نظام المعلومات الإدارية المتكامل والنظم القديمة، جزءاً من خطط الطوارئ الموضوعة لمعالجة حالات التأخير التي يمكن أن تنشأ في الخطط الجديدة لتنفيذ أوموجا. وفي حين ارتأى المجلس أن هذا النهج المنقح هجج مجد عملياً، فإنه يقتضي استراتيجية تكون مصمّمة ومنفّذة على نحو جيد جدًا (A/67/168).

٦٠ - ولاحظ المجلس أيضاً أن إحراز مزيد من التقدم في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتوقف على حسم الحل القائم على نظام المعلومات الإدارية المتكامل وتحديد نطاق ذلك الحل واختباره وتجسيده كاملاً لتصل فوائده سريعاً إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين، وأوصى الإدارة بأن توضح طريقة وتوقيت التحول من نظام المعلومات الإدارية المتكامل إلى أوموجا، على الصعيد المحلي، وأن توضح، للمكاتب الموجودة خارج المقر طريقة تقديم البيانات المحاسبية الرئيسية، وتوقيت ومكان تقديمها باستعمال نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

٦١ - وقد صُمّمت التغييرات اللازم إدخالها على نظام المعلومات الإدارية المتكامل وستنفّذ حسب أولويتها. وقد سبق أن وُضع العديد من التغييرات وسيجري نشرها قريباً في جميع المواقع المعمول فيها نظام المعلومات الإدارية المتكامل (المقر والمكاتب الموجودة خارج المقر واللجان الإقليمية). ويجري تصميم هذه التحسينات، بما في ذلك وضع "دفتر أستاذ مواز ممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام"، بهدف تيسير إصدار المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة والبيانات المالية الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بصورة متزامنة، وذلك لاستيعاب مختلف الدورات المالية لعمليات حفظ السلام والعمليات الأخرى غير المتصلة بحفظ السلام. ومن المتوقع أن يجري تعميم إجراءات تحسينيين إضافيين بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢؛ ويعكف مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات على وضع الصيغة النهائية لمواصفاهما فيما يتولى مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تصميم ونشر التغييرات اللازم إدخالها على البرمجيات.

٦٢ - وقرّرت شعبة الحسابات بالاشتراك مع مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروع أوموجا أن يكون نظام المعلومات الإدارية المتكامل "السجل التدويني"

للبیانات المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعمليات حفظ السلام (الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤). وهذه الاستراتيجية هي بمثابة تأمين ضد أي تأخر محتمل في نشر نظام أوموجا، وتجعل الاضطلاع بعمليات تجريبية لإصدار البيانات المالية المتعلقة بحفظ السلام بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تجربة عملية، على نحو ما طلبه المجلس. والسبب نفسه، سيكون نظام المعلومات الإدارية المتكامل السجل التدويني للعمليات الأخرى غير المتصلة بحفظ السلام بالنسبة لأولى البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لعام ٢٠١٤. وستتقرر الانتقال إلى العمل بنظام أوموجا كسجل تدويني للبيانات المالية للسنة الثانية (٢٠١٤/٢٠١٥) بالنسبة لعمليات حفظ السلام وعام ٢٠١٥ بالنسبة للعمليات الأخرى) رهنا بما يُحرز من تقدم في نشر أوموجا.

٦٣ - ولاحظ المجلس أيضا أن اكتمال البيانات ودقتها وموثوقيتها وقابليتها للمراجعة المحاسبية في مجالات رئيسية (الممتلكات والمنشآت والمعدات، وتكاليف الموظفين، والمخزونات وتسجيل الإيرادات) سيتوقف على عدة نظم قديمة لا على أوموجا. وسيتعرض اتساق البيانات وقابليتها للنقل ودقتها الأساسية للمخاطر جراء استعمال ترتيبات عديدة.

٦٤ - وفي الوقت الحاضر، تُسجّل النفقات في نظامي المحاسبة (نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام صن "Sun") بناء على التزامات بالدفع. أما في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فسيجري تسجيل النفقات على أساس الاستحقاق عندما يكون لدى المنظمة طلب قانوني أو بناء للدفع، والذي ينشأ فور تسليم البضائع وتلقي الخدمات. ومن ثم، سيصبح عنصر "الاستلام والتفتيش" جزءا لا يتجزأ من عملية المحاسبة.

٦٥ - وقد بدأت إعادة هندسة عملية الاستلام والتفتيش في البعثات الميدانية في حلقة عمل نُظمت في حزيران/يونيه ٢٠١٢ وستستمر تحت قيادة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان؛ وستقوم جميع البعثات باستعراض الناتج النهائي في الوقت المناسب للتنفيذ اعتبارا من تموز/يوليه ٢٠١٣. وبالنسبة لمقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر، ستصدر قريبا توجيهات إضافية بشأن كيفية استقاء هذه المعلومات من نظام المعلومات الإدارية المتكامل. ولتحقيق توازن بين قلق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إزاء تحويل الموارد نحو حلول مؤقتة وقلق المجلس إزاء دقة البيانات، يتوخى التصميم أن يتم استقاء المعلومات عن الاستلام والتفتيش تلقائيا من نظام المعلومات الإدارية المتكامل ونظام ميركيوري (Mercury)، وتحميلها في دفتر الأستاذ الجديد الممثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في النظام المتكامل.

٦٦ - وفي ما يتعلق ببعض مجالات إدارة الأصول غير المشمولة بأي نظام، كالعقارات، عدّل أحد نظم البرمجيات الحاسوبية القائمة بحيث يوفر أداة لتسجيل البيانات وتحويلها؛ وقد خضع هذا الحل المؤقت المتقيد بنظام أوموجا للاختبار في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (وفي مقر الأمم المتحدة) في تموز/يوليه ٢٠١٢، ومن المقرر أن يُنشر بحلول تشرين الأول/أكتوبر.

٦٧ - وتفتقر إدارة الأصول بمقر الأمم المتحدة والمكاتب الموجودة خارج المقر إلى نظام موحد ولديها درجات متفاوتة من التشغيل الآلي. ويستلزم هذا الوضع اتباع نهج انتقالية خاصة بكل موقع لغرض المحاسبة المتعلقة بالأصول إلى أن يتم نشر نظام أوموجا. وبوجه خاص، يظل هذا الحل بالنسبة للمقر من الشواغل نظرا لحجم الأصول ودرجة التشغيل الآلي، ويتولى مكتب خدمات الدعم المركزية حاليا استعراضه بالاشتراك مع مشروع أوموجا، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتواصل العمل أيضا على معالجة توصية المجلس بأن يتم وضع الصيغة النهائية لخطة تطبيق شاملة تقوم على إشراك جميع أصحاب المصلحة وعلى توضيح الطريقة التي سيتم بها دعم البيانات الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ببيانات صحيحة تتعلق بالمعلومات دعما موثوقا.

عمليات تجريب البيانات المالية

٦٨ - تنوحي خطة مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إجراء عملية تجريبية لإعداد بيانات مالية تمثل لتلك المعايير اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لعمليات حفظ السلام وحزيران/يونيه ٢٠١٤ لجميع المجالات الأخرى. وستيسّر هذه العملية التجريبية، التي ستجرى باستخدام بيانات محاسبية حقيقية، قيام المجلس بمراجعة البيانات المالية وتضمن للأمم المتحدة أن جميع الثغرات التي ينطوي عليها جمع المعلومات وتجهيزها قد عولجت معالجة كافية. ويُراعى هذان المعلمان في مرحلة الانتقال من العمل بالنظم الحالية إلى نظام أوموجا؛ ورهنا بما يُحرز من تقدم في نشر أوموجا، يمكن أن يُطبّق نهج يستند إلى المخاطر على نطاق تلك العملية التجريبية.

واو - مرحلة ما بعد التطبيق

٦٩ - خلال مرحلة ما بعد التطبيق، سيصبح النشاطان التاليان من الأنشطة المهمة: (أ) الامتثال للأحكام الانتقالية من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ب) تنفيذ الخطة المتعلقة بتحقيق فوائد تلك المعايير.

٧٠ - ويتعين على المنظمة، كلما لجأت إلى حكم انتقالي، أن تكفل أن يكون بإمكانها جمع معلومات ممثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل انقضاء الفترة الانتقالية (خمس سنوات كحد أقصى). ويستتبع هذا كفاءة سير عملية تنقية البيانات أو إثراءها وفقا لما تقرّر وأن تكون النظم جاهزة للعمل لتسجيل البيانات بصورة موثوق بها لأغراض الإبلاغ في البيانات المالية.

٧١ - وستحول بؤرة اهتمام إدارة التغيير إلى تحقيق الفوائد. ففي حين سيبدأ تدفق العديد من الفوائد التشغيلية منذ التطبيق الأولي للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، سيتوقف تحقيق فوائد الإدارة المالية على استخدام المعلومات التي أوجبتها تلك المعايير بطريقة أفضل. ويمكن أن يسهم إدخال عدة تغييرات، كتوفير معلومات أكثر تفصيلا عن التكاليف وإتاحة حل متكامل لإدارة الأصول، في تحسين تخطيط الموارد واستخدامها، ولكن ذلك سيقضي الإبلاغ المالي والإداري على نحو أفضل وأكثر تواترا. وستشكّل تجربة المؤسسات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والتوجيهات المقدمة من فرقة العمل إسهامات قيّمة لهذا النشاط.

زاي - ميزانية المشروع ونفقاته

٧٢ - وافقت الجمعية العامة، في قرارها ٢٨٣/٦٠، على ميزانية إرشادية للمشروع قدرها ٢٣ مليون دولار. إلا أنها اعتمدت تلك الميزانية على نحو مستقل لكل دورة مالية في إطار الميزانية العادية وحساب دعم عمليات حفظ السلام.

٧٣ - ولاحظ المجلس أن ميزانية المشروع قد لا تكون كافية، مؤكداً أن مبلغ ٢٣ مليون دولار الإرشادي لا يشمل التسويات المدخلة على النظم الوظيفية الحالية والترتيبات الانتقالية الأخرى. ولاحظ المجلس أيضا أن ثمة غموضا بشأن التمويل اللازم لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام خارج مقر الأمم المتحدة. وتشير التعليقات الواردة من المواقع إلى أن من المتوقع أن يُموّل تطبيق تلك المعايير من الميزانيات القائمة. وثمة خطر كبير يعترض إحراز تقدم إذا لم تتوافر موارد كافية لأفرقة التطبيق المحلية، ولا سيما إذا اقترن ذلك بمطالب من برامج التحوّل الأخرى والولايات الحالية.

٧٤ - وألقى المجلس الضوء على القيود المتعلقة بالموارد المفروضة على المكاتب والمنظمات الموجودة خارج المقر، بوصفها أحد عوامل الخطر التي تحدق بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بنجاح، وأوصى الأمانة العامة بأن تعالج المخاطر التي تشكّلها محدودية الموارد المحلية وتحديد الكيفية التي يمكن أن تؤثر بها هذه الحدودية على التطبيق.

٧٥ - ويرد أدناه بيان لحالة نفقات المشروع.

حالة نفقات مشروع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الأمم المتحدة، ٢٠٠٦-٢٠١٢
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	النفقات				
	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١١	٢٠١٢-٢٠١٣	اعتمادات الفترة نفقات الفترة
الميزانية العادية					
الوظائف	٣٧٠,٤	١ ٢٧٠,٦	١ ١٦٤,١	١ ١٣٩,٨	٢٩٣,٦
المساعدة المؤقتة العامة	-	-	٣٧٠,٦	٣٩٠,٠	٢٥٥,٨
الخبراء الاستشاريون	-	-	٢٧٢,٩	-	-
السفر	١٠,٢	٤٦,٦	١٤٩,٧	١٣١,١	٣٢,٢
الخدمات التعاقدية	١٦,٤	٠,٣	٢٠,٥	١١٨,١	٥٢,٢
نفقات أخرى	١٠,٩	٢٤,٢	٤٣,٦	٣٣,٦	١,٤
مكتب تخطيط البرامج والميزانية والحسابات ^(ب)	٤٠٧,٩	١ ٣٤١,٧	٢ ٠٢١,٤	١ ٧٩٤,٦	٦٣٥,٢
الأنشطة المشتركة التمويل ^(ج)	٤٢٧,١	٧٣٢,٢	- ^(د)	١ ٨٩٥,٥	-
المجموع الفرعي، الميزانية العادية	٨٣٥,٠	٢ ٠٧٣,٩	٢ ٠٢١,٤	٣ ٦٩٠,١	٦٣٥,٢
حساب دعم عمليات حفظ السلام					
المساعدة المؤقتة العامة	٣٢٤,٢	٥٤٧,٦	٥٩٩,١	١ ١٠٢,٣	٢٧٦,٤
الخبراء الاستشاريون	-	-	٢٣٢,٥	٦ ٥٩٤,٤	٥٨٣,٤
السفر	-	٢,٦	٢٧,١	٣٢٨,١	-
المجموع الفرعي، حساب الدعم	٣٢٤,٢	٥٥٠,٢	٨٥٨,٧	٨ ٠٦٠,٨^(هـ)	٨٥٩,٨
المجموع	١ ١٥٩,٢	٢ ٦٢٤,١	٢ ٨٨٠,١	١٠ ٣٩٠,١	١ ٤٩٥,٠

(أ) تمثل النفقات الفعلية حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٢.

(ب) بالنسبة لفترات السنتين من ٢٠٠٧-٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠-٢٠١١، جرت تغطية هذا الإنفاق في إطار الباب ٢٨ بء من الميزانية؛ وبالنسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، جرت تغطيته في إطار الباب ٢٩ بء.

(ج) بالنسبة لفترات السنتين من ٢٠٠٧-٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠-٢٠١١، جرت تغطية هذا الإنفاق في إطار الباب ٣١ من الميزانية؛ وبالنسبة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣، جرت تغطيته في إطار الباب ٣٢.

(د) تقدر الاحتياجات بحيث يمكن تغطيتها بالكامل من الرصيد المعدل من فترات السنتين السابقة.

(هـ) يمثل الاعتماد التناسبي للفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، والاعتماد المخصص للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ والمبلغ التناسبي المقدر لحفظ السلام للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

٧٦ - ولا شك أن طول أمد مرحلة الانتقال إلى نشر مشروع أوموجا بصورة كاملة والحاجة إلى وضع ترتيبات انتقالية باستخدام النظم القديمة قد أدت إلى زيادة الضغوط على الموارد في عدة مجالات مثل إدارة التغيير، والتدريب، وتغيير النظم، وإعداد البيانات. ولا يزال النهج الحالي للتخفيف من أثر هذا الضغط يقتضي الاقتصاد في الموارد لتوفير مزيد من الدعم بما يقرب إلى التطبيق؛ والعمل على بذل جهود متضافرة لإدارة التغيير بالاشتراك مع نظام أوموجا قدر الإمكان، بما يتماشى ورؤية المشروع الأصلية المتمثلة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام من خلال نظام أوموجا؛ والتقليل من الاعتماد على الشركات الاستشارية الخاصة كلما كان ذلك عملياً.

ثالثاً - تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق منظومة الأمم المتحدة

٧٧ - في عام ٢٠١١، انضمت مؤسستان هما الوكالة الدولية للطاقة الذرية والاتحاد البريدي العالمي إلى المؤسسات التسع التي سبق أن طبقت المعايير المحاسبية الدولية بنجاح، وحصلتا على رأي غير مشفوع بتحفظ من مراجعي الحسابات بشأن بيانتهما المالية الأولى الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وظلت المؤسسات التسع التي سبق لها أن طبقت المعايير تتلقى آراء غير مشفوعة بتحفظ من مراجعي الحسابات بشأن بيانتهما المالية اللاحقة.

٧٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بدأت عشر مؤسسات أخرى بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الموعد المحدد لها، وهي على المسار السليم لتحقيق النجاح في الإنجاز. وقررت إحدى المؤسسات مؤخراً، وهي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، إرجاء تطبيقها للمعايير من عام ٢٠١٣ إلى عام ٢٠١٤ بعدما ارتأت أنها ليست مهيأة بما فيه الكفاية لتطبيق تلك المعايير في عام ٢٠١٣، وذلك بسبب التحديات الناجمة عن إعداد الأرصدة الافتتاحية بالتزامن مع البدء مؤخراً بتطبيق نظام جديد لتخطيط موارد المؤسسة. وأصبحت المؤسستان المتبقيتان جاهزتين لتطبيق المعايير في الوقت المحدد في عام ٢٠١٤.

٧٩ - ويتضمن المرفق الثاني قائمة بالمؤسسات الـ ٢٤ وبالمواعيد المحددة لها لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

٨٠ - وتواصل المؤسسات العمل بشكل تعاوني، عن طريق فرقة العمل المعنية بالمعايير المحاسبية التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى، لتحقيق الأهداف المتوخاة من تطبيق المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام والأهداف المتصلة بمرحلة ما بعد التطبيق. ولا يزال المشروع المنفذ على نطاق المنظومة يقدم الدعم إلى فرقة العمل.

ألف - التفاعل مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

٨١ - تضم المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مجموعة من المعايير المتسمة بالدينامية التي تتطور بمرور الزمن، سواء عن طريق مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للقطاع العام أو استجابةً لاحتياجات المستعملين والبيئات المتغيرة. ويجري التفاعل بانتظام مع مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لتقييم أثر المعايير الجديدة أو المعدلة وما يصدر عن المجلس من أحكام، وعرض آراء منظومة الأمم المتحدة. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، أعد المشروع المنفذ على نطاق المنظومة تقييماً للمخاطر والفرص الناشئة عن أحكام مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتقريراً عن حالة اعتماد هذه المعايير من جانب الحكومات الوطنية بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

٨٢ - وحالياً، يتمثل أبرز مشروع لمجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وضع الإطار المفاهيمي للتقارير المالية التي تعدّها كيانات القطاع العام للأغراض العامة، مما سيحدد ويستجلي المفاهيم التي ينبغي أن تطبق عند إعداد الوثائق المتصلة بالمعايير والوثائق الأخرى التي تقدم إرشادات بشأن المعلومات الواردة في التقارير المالية المعدّة للأغراض العامة. ويتجه مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى وضع معايير وإرشادات أخرى في ما يتجاوز البيانات المالية المعدّة للأغراض العامة، استناداً إلى فهمه لاحتياجات مستعملي التقارير الصادرة عن كيانات القطاع العام، بما في ذلك أهداف الشفافية والمساءلة. وتشمل بعض المشاريع الحالية التي يتولاها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ما يلي: الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأداء الخدمة، واستدامة المالية العامة في الأجل الطويل، الموازنة بين التقارير الإحصائية لكل من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وصندوق النقد الدولي.

٨٣ - وأعد المشروع المنفذ على نطاق المنظومة، تحت إشراف فرقة العمل، تقارير تستجيب للمنشورات التالية التي أصدرها مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: (أ) مشروع الكشف عن الخصائص الرئيسية للقطاع العام وأثرها على التقارير المالية؛ (ب) ورقة تشاور بشأن الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بأداء الخدمة؛ (ج) ورقة تشاور بشأن المرحلة الرابعة للإطار المفاهيمي؛ (د) مشروع الكشف عن مناقشة وتحليل البيانات المالية. ويجري حالياً إعداد تقرير آخر في شكل ورقة تشاور عن برنامج عمل مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

باء - التوجيه المحاسبي

٨٤ - تم التسليم بأنه قد جرى في عام ٢٠٠٧ إنشاء منهاج مستقر على نطاق المنظومة لسياسة المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ وفي السنوات اللاحقة، تم التركيز على الحفاظ على هذا المنهاج وإسداء التوجيه بشأن المتطلبات المحددة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعدَّ الفريق المنشأ على نطاق المنظومة ثلاث ورقات متعلقة بمسائل تقنية في الفترة الحالية وهي: (أ) المعالجة المحاسبية للخدمات المشتركة؛ (ب) المعالجة المحاسبية للصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة والكشف عن البيانات ذات الصلة؛ (ج) المعاملات القائمة بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وأصبحت الحاجة إلى هذه الأنواع من التوجيه المحاسبي من الأولويات الثانوية نتيجةً للتغطية الشاملة التي جرت لمعظم المعايير على مدى السنوات القليلة الماضية.

جيم - مجموعات التركيز العاملة

٨٥ - انتقل التركيز إلى الآثار العملية الناجمة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، عقب قيام عدد متزايد من المؤسسات بتطوير فهم أعمق لتطبيق تلك المعايير. وأنشأت فرقة العمل مجموعات تركيز عاملة لتوفير منتدى يمكن للمؤسسات من خلاله أن تناقش المسائل وأن تتبادل الخبرات، سعياً للاستفادة من الخبرات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وضمن موقف مشترك قدر الإمكان. وتُعنى مجموعات التركيز العاملة بما يلي: (أ) إدارة عملية إغلاق (الحسابات المالية) بالتركيز على أفضل الممارسات التي ينبغي اعتمادها أثناء التطبيق؛ (ب) إعداد تقارير الميزانية وتسوية الميزانية، وتبادل الخبرات في إعداد العمليات تيسيراً لعرض المعلومات المتصلة بالميزانية في البيانات المالية المعدة وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتوصية بإعادة النظر في الميزنة على أساس الاستحقاق في مرحلة لاحقة إثر اكتساب مزيد من الخبرة من عمليات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛ (ج) عملية مراجعة الحسابات والرقابة، مع إلقاء الضوء على مسألة تعيين مراجع للحسابات محلّ مراجع آخر باعتبارها مجازفة.

٨٦ - ونظراً لوجود مجموعة متنامية من المؤسسات التي أصبحت تطبّق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وتزايد عدد المؤسسات التي باتت على وشك تطبيق هذه المعايير، بدأ التركيز ينتقل تدريجياً إلى المسائل المتصلة بمرحلة ما بعد التطبيق. وركزت إحدى مجموعات التركيز العاملة المعنية بالتحديات المرتبطة بمرحلة ما بعد التطبيق على الأنشطة الجارية للمؤسسات التي تطبق المعايير وأنشطتها في مرحلة ما بعد التطبيق. وتركز المؤسسات، بصورة متزايدة أيضاً، على تحقيق الفوائد المتوخاة من المعايير. وأنشئت مجموعة تركيز عاملة

معنية بالفوائد، أو كل إليها وضع قاعدة للبيانات تتضمن الفوائد المحققة والمتوقعة خلال مرحلة التطبيق وبعدها، فضلاً عن استعراض تكاليف تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويجري حالياً إنشاء مجموعتين أحرين من مجموعات التركيز العاملة، معنيتين على التوالي ببيانات الرقابة الداخلية وتقديم التقارير إلى المانحين.

دال - إدارة التنوع المحاسبي

٨٧ - بدأ عدد متنامي من المؤسسات التي تطبّق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بتقديم قدر متزايد من الأدلة المستمدة من واقع التجربة في ما يتعلق بمجهود المواءمة. وأجرى المشروع المنفّذ على نطاق المنظومة مقارنة بين البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على مرحلتين؛ ويجري حالياً إعداد المرحلة الثالثة على النحو المبين أدناه:

(أ) بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١١، جرى استعراض البيانات المالية الممتثلة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لثمان مؤسسات، مع التركيز على النقدية وما يعادلها؛ والمخزون؛ والممتلكات والمنشآت والمعدات؛ والأصول غير المادية؛ والكشف عن المعلومات المتعلقة بالصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ وعن إقرارات الأطراف ذات الصلة؛

(ب) بحلول نيسان/أبريل ٢٠١٢، جرت مقارنة البيانات المتعلقة بتسع مؤسسات (إيرادات ونفقات المعاملات التي لا تقوم على التبادل)؛

(ج) ويجري حالياً إعداد تحليل مقارنة للخصوم، بما يشمل الاعتمادات والاستحقاقات، والإيرادات المؤجلة، واستعراض المذكرات والمعلومات التكميلية الأخرى في ضوء مشروع الكشف الذي أعده مجلس المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشأن مناقشة وتحليل البيانات المالية.

٨٨ - ويعمل المشروع المنفّذ على نطاق المنظومة أيضاً على تحسين المذكرة الموحدة المتعلقة بالمعاملة المحاسبية والكشف عن بيانات الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة لإدراجها في البيانات المالية لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة.

٨٩ - والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام كناية عن أحكام تستند إلى مبادئ، وتتيح، إلى درجة معينة، الركون إلى التقدير والتنوع في التطبيق. وقد يؤدي تطبيقها على نماذج مختلفة من أساليب العمل إلى بروز مجالات من التنوع فيما بين المؤسسات، وهو ما يتعين رصده. وهناك اعتراف متزايد بأن فرقة العمل يمكن أن تيسّر تحليل وتوضيح الخيارات التي تجيزها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على نحو أفضل؛ ويوفر إنشاء فريق تركيز عامل

معني بالمعاملة المحاسبية لأماكن العمل المشتركة مثلاً على ذلك. وبالمثل، فقد خُطط لتحليل استحقاقات الموظفين ويجري حالياً تحديد نطاق ذلك.

هاء - المسائل الأخرى

٩٠ - أثمرت العلاقة المستمرة بين فرقة العمل والفريق التقني التابع لفريق مراجعي الحسابات الخارجيين عن عدة فوائد وهي:

(أ) المبادئ التوجيهية لعمليات تسليم المهام بين مراجع الحسابات المنتهية ولايته والمراجع الذي يحل محله؛

(ب) الإقرار بأهمية قيام كل مؤسسة بتوثيق الأساس المنطقي لخياراتها في مجال السياسة المحاسبية؛

(ج) الإقرار بالمخاطر التي ينطوي عليها التحول إلى مراجعي الحسابات الخارجيين؛

(د) الاعتراف بأن النماذج المختلفة لأساليب عمل المؤسسات يمكن أن تؤدي إلى تطبيقات متنوعة لمعايير محددة من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأنه لا يمكن اعتماد نهج منسق على حساب الإبلاغ الدقيق والتزيه؛

(هـ) استعداد الفريق التقني لمناقشة الممارسات المتباينة بعد أن اتخذت فرقة العمل موقفاً في هذا الصدد؛

(و) الاعتراف بعدم إمكانية القبول بالميزنة على أساس الاستحقاق بوصفها نتيجة طبيعية محتومة لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام قبل إجراء تحليل وافٍ لأثرها، أو استعراض دراسة الجدوى المتصلة باعتمادها.

٩١ - وأنشأ المشروع المنفذ على نطاق المنظومة منبراً جديداً على شبكة الإنترنت، يشمل منتديات للمناقشة، لتيسير تبادل المعلومات والخبرات المتصلة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. ويحتفظ المشروع أيضاً بمستودع للبيانات المتعلقة بالدورات التدريبية المكرسة للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بما في ذلك مجموعة مختارة من أدوات التدريب ودورة باللغتين الإسبانية والفرنسية. وفي عام ٢٠١٢، جرى تبادل مواد التدريب مع اثنين من المراقبين الجدد في فرقة العمل.

٩٢ - وستواصل الفترة الحالية للمشروع المنفذ على نطاق المنظومة حتى نهاية عام ٢٠١٣، مع افتراض الاستمرار حتى عام ٢٠١٥. ولا تزال اللجنة التوجيهية المعنية بتطبيق المعايير

المحاسبية الدولية للقطاع العام على نطاق المنظومة تقدم الإرشادات لعمل فريق المشروع. وأجرى فريق عامل تابع للجنة التوجيهية استعراضاً داخلياً للمشروع لإعادة تقييم مستقبله لما بعد عام ٢٠١٣، يشمل التوجهات الاستراتيجية والموارد المطلوبة. وستنظر فرقة العمل والشبكة المعنية بشؤون المالية والميزانية في تقرير الفريق العامل، وستقدمان توصية لتنظر فيها اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالإدارة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

٩٣ - يُطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير.

المرفق الأول

هيكل خطة تحقيق الفوائد

يجري حالياً وضع خطة لتحقيق الفوائد المتوخاة ضمن الهيكل التالي:

- (أ) فئة الفوائد: وهي إحدى فئات الفوائد الخمس التي تعهد بها الأمين العام أمام الجمعية العامة في الوثيقة A/60/846/Add.3. وستضمن كل منها فوائد مفصلة بدرجة أكبر؛
- (ب) وصف الفوائد: المجالات المحددة للفوائد التي ينظر فيها؛
- (ج) الخط الأساس للفائدة المتوخاة: الحالة الراهنة المشار إليها في السعي إلى تحقيق فائدة معينة، ومقياس وضع مصنوفة الفوائد، عند الاقتضاء؛
- (د) نتائج الفوائد: الحالة المستهدفة للفائدة المتوخى تحقيقها من الناحية النوعية (تحسينها، زيادتها، تعزيز كفاءتها) أو من الناحية الكمية، حيثما أمكن (من حيث النسبة المئوية مثلاً). وترتكز النتائج النهائية على مراحل وسيطة لتحقيق الفوائد. وإذا كان يتوخى تحقيق النتيجة على فترات متعددة، تحدّد مراحل الفوائد تبعاً لإطار زمني على فترات. وتوضع مصنوفات الفوائد لتحديد القيمة النقدية للنتائج القابلة للقياس، حيثما أمكن ذلك؛
- (هـ) التغييرات المطلوبة: يجري تحديد التغييرات في العمليات والنظم والهيكل التنظيمية والضوابط الداخلية، وما إلى ذلك، على نحو يدعم تحقيق نتائج الفوائد؛
- (و) إدارة المخاطر: تتناول تحديد وقياس وإدارة المخاطر المرتبطة بعدم تحقيق فائدة معينة، بما يشمل وضع استراتيجية لتخفيف الآثار الناجمة عن ذلك؛
- (ز) المواعيد المستهدفة لتحقيق نتائج الفوائد: يجري تحديد المراحل الانتقالية والإطار الزمني للإنجاز. وتعدّ قائمة بالمواعيد المستهدفة لكل مرحلة من المراحل الداعمة لتحقيق النتائج؛
- (ح) مديرون خاضعون للمساءلة عن تحقيق الفوائد: المكاتب المحددة/كبار المديرين المكلفين بإنجاز التغيير لكفالة تحقيق الفوائد المحددة؛
- (ط) الجهات المعنية بتحقيق الفوائد: '١' الأفرقة المسؤولة العاملة على تحقيق الفوائد تحت إشراف المدير المسؤول؛ '٢' الأفرقة التي يُطلب إليها الإسهام بمدخلات لتحديد/تحقيق الفوائد؛
- (ي) المستفيدون: المستفيدون من القيمة التي سيجري تحقيقها. ويجب إبلاغهم بالعملية وبالإنجازات المرحلية في تحقيق الفوائد؛

- (ك) جهات التمكين الرئيسية: المشاريع أو المبادرات الأخرى داخل المنظمة التي من شأنها أن تدعم تحقيق الفوائد. وينبغي تحديد وتوثيق العناصر التي ستيسر تحقيق الفوائد؛
- (ل) النهج والأسلوب: يعرضان المصفوفات والمؤشرات النوعية (والكمية حيثما أمكن) لتتبع التقدم المحرز؛
- (م) الإبلاغ. يعرض شكل وتواتر التقارير المقدمة إلى كل من الجهات المعنية والمستفيدين واللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام؛
- (ن) التقدم المحرز مؤخرًا: يحدّث على أساس شهري بالمقارنة مع التقدم نحو تحقيق الفوائد المتوخاة، مع التركيز على أي مسائل يتعين أن تنظر فيها اللجنة التوجيهية المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.
- ويطبّق الهيكل على مجالات الفوائد المحددة ضمن فئات الفوائد التي جرى التعهد بها. وعلى سبيل المثال، ستتناول أبواب منفصلة، تحت بند "تحسين إدارة الأصول والخصوم"، مجالات الفوائد المتصلة بالملكيات العقارية، والمنشآت والمعدات، والمخزونات، والأصول غير المادية، والمبالغ المستحقة القبض، والاستثمارات، والنقدية وما يعادلها، والخصوم المتصلة باستحقاقات الموظفين، إلخ.

المرفق الثاني

مواعيد تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

سنة التطبيق	المؤسسة
٢٠٠٨	برنامج الأغذية العالمي
٢٠١٠	منظمة الطيران المدني الدولي
٢٠١٠	المنظمة البحرية الدولية
٢٠١٠	الاتحاد الدولي للاتصالات
٢٠١٠	منظمة الصحة للبلدان الأمريكية
٢٠١٠	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
٢٠١٠	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
٢٠١٠	المنظمة العالمية للملكية الفكرية
٢٠١٠	المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
٢٠١١	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
٢٠١١	الاتحاد البريدي العالمي
٢٠١٢	منظمة العمل الدولية
٢٠١٢	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٠١٢	صندوق الأمم المتحدة للسكان
٢٠١٢	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٢٠١٢	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
٢٠١٢	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
٢٠١٢	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
٢٠١٢	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
٢٠١٢	منظمة الصحة العالمية
٢٠١٢	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)
٢٠١٤	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
٢٠١٤	الأمانة العامة للأمم المتحدة
٢٠١٤	منظمة السياحة العالمية